الأمم المتحدة

DP/2019/6

Distr.: General
15 November 2018
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩

٢١-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، نيويورك

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

التقييم

تقرير مكتب التقييم المستقل عن الدعم الذي يقدمه لتنمية قدرات التقييم

المحتويات

الفصل		الصفحة
أولا –	مقدمة	٢
ثانيا –	أهداف التنمية المستدامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومساهمات مكتب التقييم المستقل في تنمية قدرات التقييم	٢
ثالثا –	تحسين جودة وجدوى التقييمات التي تجرى بقيادة البرنامج الإنمائي	٤
رابعا –	تعزيز قدرات ونُظُم التقييم الوطنية	٥
خامسا –	تعزيز ثقافة التقييم على الصعيد العالمي	١٤
سادسا –	آفاق المستقبل	١٦

101218 061218 18-19531 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – يساهم مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى وظيفته الرئيسية – المتمثلة في إجراء تقييمات مواضيعية وبرنامجية مستقلة – في تنمية القدرات المتعلقة بالتقييم داخل البرنامج الإنمائي وخارجه، مع الشركاء الوطنيين ومجتمع التقييم العالمي، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلى الرغم من أن ذلك يشكل جزءا صغيرا من الناتج الإجمالي للمكتب، فهو يمثل تكملة بالغة الأهمية لأعمال التقييم التي يقوم بها.

٢ – وضمن البرنامج الإنمائي، يقدّم المكتب الدعم لتعزيز القدرات اللازمة لإجراء التقييمات اللامركزية عن طريق توفير المبادئ التوجيهية، وتنشيط حلقات العمل التدريبية، وإجراء تقييمات الجودة، وتقديم خدمات أخرى. وخارج البرنامج الإنمائي، يسهم المكتب في تعزيز قدرات التقييم الوطنية من خلال مؤتمراته الرئيسية المعنية بقدرات التقييم الوطنية، فضلا عن تقديم الدعم إلى جماعات الممارسين الأخرى، وإنشاء أدوات جديدة لتيسير تشخيص نظم التقييم وتبادل المعارف. ويعزز المكتب تبادل المعارف وبناء الشراكات على الصعيد العالمي، مع تركيز شديد على أهداف التنمية المستدامة، والرقابة المستقلة، والتحديات ذات الصلة، من خلال العمل مع قيادات الفكر على الصعيد العالمي في مجالي المساعدة الإنمائية والبحوث المتعلقة بالتقييم.

٣ – ويقدِّم هذا التقرير إلى المجلس التنفيذي معلومات مستكملة بشأن النهج المتبع إزاء تنمية قدرات التقييم في المكتب والمساهمات في تلك التنمية في الربع الأخير من عام ٢٠١٨. ويصف الفصل الثاني سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والبرنامج الإنمائي وعناصر نظرية التغيير التي يعتمدها مكتب التقييم المستقل. ويقدم الفصل الثالث لمحة موجزة عن الدعم الذي يقدمه المكتب لتعزيز قدرات التقييم ضمن البرنامج الإنمائي. ويبحث الفصل الرابع في الدعم الذي يقدمه المكتب لقدرات التقييم الوطنية، وبخاصة المؤتمرات المعنية بقدرات التقييم الوطنية التي تعقد مرة كل سنتين. وقد شكل عام ٢٠١٧ معلما بارزا لسلسة المؤتمرات، حيث عقد مؤتمر في كل منطقة من مناطق البرنامج الإنمائي الخمس، كان أولها في المغرب في عام ٢٠٠٩، وآخرها في تركيا في عام ٢٠١٧. ولذلك يولَى اهتمام خاص لهذا الموضوع. ويعرض الفصل الخامس مساهمات المكتب في مجتمع التقييم العالمي، في حين أن الفصل السادس يدرس الخطوات التالية الممكنة في مجال تعزيز القدرات فيما يتعلق بالتقييم.

ثانيا – أهداف التنمية المستدامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومساهمات مكتب التقييم المستقل في تنمية قدرات التقييم

٤ – يرتكز عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. والرؤية المقدمة في الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي هي ”مساعدة البلدان في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وتسريع وتيرة التحولات الهيكلية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، وبناء القدرة على الصمود في وجه الأزمات والصدمات“[(١)].

(١) DP/2017/38، الفقرة ٢٤.

٥ - ويؤدي التقييم دورا رئيسيا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وفي الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لها. وفيما يتعلق بالأهداف نفسها، تشير خطة عام ٢٠٣٠ إلى ما يلي: ''سيسهم اعتماد إطار محكم للمتابعة والاستعراض، ذي طابع طوعي وفعال وتشاركي وشفاف ومتكامل، إسهاما أساسيا في التنفيذ، وسيساعد البلدان على تحقيق أقصى قدر من التقدم في تنفيذ هذه الخطة ورصد الأشواط المقطوعة لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب[٢]. ويتعين على عمليات المتابعة والاستعراض أن ''ترشد بتقييمات ... قطرية[٣]'' وستقتضي ''تعزيز الدعم الموجه لبناء قدرات البلدان النامية، بما يشمل تحسين نظم البيانات وبرامج التقييم الوطنية''[٤]. وتنص سياسية التقييم التي يعتمدها البرنامج الإنمائي أيضا على أنه ''عندما تصمم وظيفة التقييم على نحو ملائم للظروف والأولويات الوطنية، تصبح أداة قطرية فعالة لتحقيق قدر أكبر من مُساءلة المواطنين يمكنها أن تسرع من وتيرة التقدم نحو تحقيق الأولويات الوطنية من أهداف التنمية المستدامة، استناداً إلى المساهمات المقدمة من الشعوب الأصلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين، بمن فيهم أعضاء البرلمانات الوطنية[٥]''.

٦ - ومن أجل دعم خطة عام ٢٠٣٠ على نحو فعال وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، تدعو الخطة الاستراتيجية إلى اتباع نُهج جديدة وكذلك إلى قدرات وبرامج وحلول جديدة. ويحتاج البرنامج الإنمائي أكثر من أي وقت مضى إلى ضمان أن تكون برامجه مجدية وفعالة وكفؤة، بحيث تلبي احتياجات البلدان في عالم معقد ومتغير بسرعة. ويمكن أن يقدم التقييم إسهاما بالغ الأهمية في هذا الصدد. وعلى نحو ما تعرب عنه سياسة التقييم، ''يدعم التقييم تحسين عملية صنع القرار ويعزز التعلم بين أصحاب المصلحة. فالتقييمات أدوات هامة لمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة على التعلم من التجارب، وتحسين إدراك أي أنواع الدعم الإنمائي تعمل بشكل جيد، وأيها لا يعمل بشكل جيد، وفي أي سياقات''[٦]. وبالإضافة إلى دعم التعلم، تساعد التقييمات أصحاب المصلحة على مُساءَلة البرنامج الإنمائي عن مساهمته في النتائج الإنمائية على مختلف المستويات.

٧ - وفي هذا السياق، يسعى مكتب التقييم المستقل إلى الإسهام، وإن كان بصورة متواضعة، في النتائج الفورية الثلاث من خلال سلسلة من أنشطة تنمية القدرات والتدخلات المترابطة: تحسين نوعية وجدوى التقييمات التي تجرى بقيادة البرنامج الإنمائي؛ وتعزيز قدرات ونظم التقييم الوطنية؛ واعتماد ثقافة تقييم أقوى على المستوى العالمي. وينبغي أن تسهم هذه النتائج بدورها في نتيجة وسطية: يُسترشد بالتقييمات في البرامج والسياسات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيسهم ذلك في النتيجة المرجوة على المدى الطويل: برامج تضعها الحكومات الوطنية والبرنامج الإنمائي وتكون أكثر جدوى وفعالية وكفاءة وتحقق نتائج مستدامة - مما يؤدي إلى النتيجة المتوخاة النهائية، وهي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(٢) A/RES/70/1، الفقرة ٧٢.

(٣) المرجع نفسه، الفقرة ٧٤ (ز).

(٤) المرجع نفسه، الفقرة ٧٤ (ح).

(٥) DP/2016/23، الفقرة ٦.

(٦) المرجع نفسه، الفقرة ٤.

٨ - وتتسم المجالات الثلاثة لتدخل المكتب بأنها مترابطة ومتعاضدة، لأن خبراته وخبرات البرنامج الإنمائي تصب في المناقشات التي تجري في المؤتمرات المعنية بقدرات التقييم الوطنية وغيرها من المنتديات العالمية، في حين أن المعارف المكتسبة من المؤتمرات وغيرها من التجمعات الدولية تعزز عمليات التقييم داخل البرنامج الإنمائي.

ثالثا - تحسين جودة وجدوى التقييمات التي تجرى بقيادة البرنامج الإنمائي

٩ - تتسم التقييمات العالية الجودة - المستقلة واللامركزية على السواء - بأنها ضرورية لضمان أن تكون برامج ومشاريع البرنامج الإنمائي مجدية وفعالة، ولدعم إعمال النتائج المستدامة والمتمحورة حول الإنسان والمراعية للكوكب. وعلاوة على ذلك، تشكل التقييمات اللامركزية العالية الجودة مساهمة قيّمة في التقييمات المستقلة، إذ يمكن أن توفر أساسا موضوعيا للتقييمات المستقلة للبرامج القطرية ومعلوماتٍ ذات صلة من أجل التقييمات المواضيعية المستقلة. ويركز المسار الأول لعمل المكتب في مجال تنمية القدرات بالتالي على تعزيز القدرات الداخلية على إدارة التقييمات اللامركزية ذات المصداقية وإنتاجها واستخدامها. ويشمل ذلك وضع قواعد التقييم وإجراءاته ومعاييره، وتقديم الإرشادات المنهجية للتقييم اللامركزي؛ وتقييم جودة التقييمات اللامركزية؛ والحفاظ على مستودع متاح للجمهور يمكن البحث فيه لجميع تقييمات البرنامج الإنمائي (مركز الموارد التقييمية)؛ وإعداد وتنفيذ حلقات عمل تدريبية. ونظرا لأن المجلس التنفيذي أُبلغ سابقا بالكثير من الأعمال السابقة، يُقدَّم في الفقرات التالية موجز قصير لمبادرات مكتب التقييم المستقل.

١٠ - *المبادئ التوجيهية للتقييم اللامركزي*. في عام ٢٠٠٩، نشر البرنامج الإنمائي دليلا عن تخطيط ورصد وتقييم نتائج التنمية، واستكمله بإضافة في عام ٢٠١١ وبدليل متخصص عن تقييم مستوى النتائج. ولئن كان ''الدليل الأصفر'' لا يزال سليما ومناسبا من الناحية المفاهيمية، فإن البرنامج الإنمائي تطور تطورا كبيرا منذ عام ٢٠٠٩. وهكذا، في عام ٢٠١٧، قام مكتب التقييم المستقل، بالتعاون مع الفريق المعني بأثر التنمية التابع لمكتب دعم البرامج والسياسات وبدعم مالي من حكومة سويسرا، بتنفيذ حلقات عمل للتدريب وجمع التعليقات مع المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية بهدف الحصول على إسهامات من جهات الاتصال المعنية بالرصد والتقييم بشأن احتياجات المكاتب القطرية من أجل تعزيز التقييمات اللامركزية[٧]. واستُخدم ذلك في تنقيح وتحديث الفصول المتعلقة بالتقييم في ''الدليل الأصفر'' وإعداد توجيهات مستقلة بشأن التقييم، سيجري إصدارها في المستقبل القريب. وتشدد المبادئ التوجيهية الجديدة مجددا على أهمية التخطيط للتقييمات وكفالة التغطية التقييمية المناسبة للبرامج القطرية للبرنامج الإنمائي، وتقدم قدرا أكبر من التفاصيل بشأن الأدوار والمسؤوليات المتوقعة للتقييم، وتتضمن وصلات إلى أمثلة على التقييمات ذات النوعية الجيدة، بهدف تعزيز جودة التقييمات اللامركزية وفائدتها في المستقبل. ويعكف مكتب التقييم المستقل ومكتب دعم البرامج والسياسات على وضع استراتيجية لزيادة تعزيز ثقافة التقييم والمساءلة عنه في البرنامج الإنمائي.

(٧) انظر خطة عمل مكتب التقييم المستقل، ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2018/4) والتقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٧ (DP/2018/12).

١١ - *التدريب*. بعد إصدار المبادئ التوجيهية الجديدة، سينظم المكتب سلسلة جديدة من حلقات العمل التدريبية والحلقات الدراسية الشبكية، وسيعدّ دورة تدريبية إلكترونية محدثة عن التقييم لموظفي البرنامج الإنمائي. ويتعاون المكتب مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، الذي يقوم بتحديد مبادرات التدريب الحالية في مجال التدريب بغية تطوير مركز معلومات عالمي لتوفير فرص تنمية قدرات التقييم وإضفاء الطابع المهني عليه. ويعكف مكتب التقييم المستقل، الذي أسهم في الماضي في البرنامج الدولي للتدريب في مجال تقييم التنمية، على استكشاف الإمكانيات المتاحة مع فريق التقييم المستقل التابع للبنك الدولي من أجل إعداد مجموعة من الوحدات التدريبية للدورات المقبلة، وكذلك للاستخدام داخل البرنامج الإنمائي. وعلى النحو المبين بمزيد من التفصيل أدناه، شجع المكتب بقوة موظفي البرنامج الإنمائي على حضور آخر مؤتمرين معنيين بقدرات التقييم الوطنية وكذلك برامج تدريبية - وسيواصل القيام بذلك في المستقبل.

تقييمات جودة التقييم اللامركزي

١٢ - بدأ مكتب التقييم المستقل في إجراء تقييمات الجودة للتقييمات اللامركزية في عام ٢٠١١ وهو يحسّن نظام التقييم الخاص به باستمرار. وفي عام ٢٠١٢، أنشئت أداة على الإنترنت لتسهيل التقييمات، التي أتيحت في مركز الموارد التقييمية منذ منتصف عام ٢٠١٣. وفي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، اقتصرت تقييمات الجودة على المشاريع الممولة من مرفق البيئة العالمية، بانتظار تنقيح سياسة التقييم. وفي عام ٢٠١٦، أدخلت تحسينات على أداة تقييم الجودة، ويجري تقييم جودة جميع التقييمات اللامركزية للبرنامج الإنمائي منذ ذلك العام (انظر على سبيل المثال التقرير الخاص عن تقييم جودة التقييمات اللامركزية لعام ٢٠١٦، الذي أُطلع عليه المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٧، والتقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٧ - DP/2018/12). ومن المقرر إجراء تحديث آخر لأداة تقييم الجودة لعام ٢٠١٩.

١٣ - وتوفر عملية تقييم الجودة تعليقات إلى المكاتب التي تطلب إجراء تقييمات بشأن كيفية تعزيز التقييمات المقبلة، وفي السنوات الأخيرة عزز المكتب مركز الموارد التقييمية لجعل المعلومات متوفرة في الحال لموظفي البرنامج الإنمائي الذين يعملون في مجال التقييم. ومن فوائد تقييمات الجودة أيضا أنها تشير إلى مجالات الضعف، التي جرى تناولها في المبادئ التوجيهية المنقحة والتي ستسترشد بها الحلقات التدريبية.

١٤ - *مركز الموارد التقييمية*. يقدم مكتب التقييم المستقل الدعم لمركز الموارد التقييمية، وهو مستودع متاح للجمهور يمكن البحث فيه لجميع تقييمات البرنامج الإنمائي. وخلال العام الماضي، دأب المكتب على تعزيز المركز لتيسير تتبع ردود الإدارة على التقييم والإجراءات الرئيسية لتسهيل رصد التغييرات المدخلة على خطط التقييم، وإقامة صلات بين قاعدة بيانات المقيّمين والتقييمات وتقييمات الجودة الخاصة بها، وإنشاء لوحات متابعة خاصة بالرقابة لموظفي البرنامج الإنمائي المسؤولين عن تتبع خطط التقييم وتنفيذها.

رابعا - تعزيز قدرات ونُظُم التقييم الوطنية

١٥ - يركز المجال الثاني للدعم المقدَّم من مكتب التقييم المستقل لتنمية القدرات على قدرات ونُظم التقييم الوطنية. وتؤكد سياسة التقييم في البرنامج الإنمائي أن تحسين قدرات التقييم الوطنية يعزز التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويُعتبر دعم قدرات التقييم الوطنية أولويةً برنامجية في حد ذاته. وتسعى كل من الوحدات البرنامجية في البرنامج الإنمائي والمكتب إلى تعزيز قدرات ونُظم التقييم الوطنية،

في إطار جهد أوسع نطاقا للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ووفقا لهذه السياسة، يساهم مكتب التقييم المستقل في ''دعم تنمية مجتمعات الممارسة ويقيم الشراكات مع شبكات التقييم المهنية من أجل تحسين جدوى التقييم ومصداقيته''. وما فتئ أحد العناصر الرئيسية في هذا الدعم تنظيم مؤتمرات معنية بقدرات التقييم الوطنية كل سنتين.

١٦ - ومثَّل عام ٢٠١٧ معلماً رئيسياً في تاريخ سلسلة المؤتمرات المعنية بقدرات التقييم الوطنية؛ ذلك أنه باختتام المؤتمر الخامس المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، كانت كل منطقة من مناطق البرنامج الإنمائي قد استضافت واحدا من هذه المؤتمرات. وقد عقد المؤتمر الأول في المغرب (منطقة الدول العربية) في عام ٢٠٠٩، والثاني في جنوب أفريقيا في عام ٢٠١١، والثالث في البرازيل في عام ٢٠١٣، والرابع في تايلند في عام ٢٠١٥، والخامس في تركيا (منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة) في عام ٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٨، عكف مكتب التقييم المستقل على دراسة هذه التجربة التي استغرقت قرابة عقد، وأمعن التفكير في المستقبل، على النحو المبين في هذا التقرير.

١٧ - ويستعرض هذا الفصل من التقرير تاريخ وتوسع المؤتمرات، التي نمت من تجمع أولي ضم ٥٥ مشاركا في عام ٢٠٠٩ إلى أكثر من ٥٠٠ مشارك في آخر مناسبة عُقدت، في عام ٢٠١٧. ويعقب ذلك موجز للنتائج المستخلصة من عمليات تقييم واستعراض المؤتمرات، وللآثار المترتبة مستقبلا على سلسلة المؤتمرات. وتعرض الفصول اللاحقة أداتين جديدتين ما برح المكتب يطورهما، وهما أداة إلكترونية لتشخيص قدرات التقييم الوطنية ومركز معلومات عن قدرات التقييم الوطنية.

تاريخ سلسلة المؤتمرات المعنية بقدرات التقييم الوطنية

١٨ - نَظم البرنامجُ الإنمائي أول مؤتمر له معني بقدرات التقييم الوطنية استجابةً لطلب من المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي بدعم تنمية قدرات التقييم الوطنية في البلدان المستفيدة من برامج. وقد نُظم هذا المؤتمر بالتعاون مع المرصد الوطني للتنمية البشرية في المغرب، في الدار البيضاء في عام ٢٠٠٩، وانعقد المؤتمر من منطلق أنه في حين تتوافق الآراء على أن تقييم أداء السياسة العامة أداة مهمة لتحقيق الحوكمة الرشيدة، فإنه توجد في كثير من البلدان ثغرة بين هذا الاتفاق العام وواقع تنفيذ نظم وعمليات وأدوات الرصد والتقييم واستخدامها واستدامتها. وكان الهدف أن يكون المؤتمر منتدى لمناقشة المسائل التي يواجهها شركاء البرنامج الإنمائي من البلدان المستفيدة من برامجه، وتعميق فهمها للتقييم باعتباره أداة قوية للمساءلة العامة، وتبادل الحلول التي تعتمدها بلدان أخرى، والقيام إذا أمكن بتحديد استراتيجيات مشتركة لوضع نظم تقييم ذات صلة تستند إلى قواعد سياسية ومؤسسية سليمة.

١٩ - وقد انتظم هيكل ذلك المؤتمر الأول حول خمسة مجالات للبحث هي الرؤية، والغرض، والهياكل والقدرات، والمنهجية، والمساءلة، التي صُنفت بعد ذلك إلى المواضيع الرئيسية الأربعة لممارسات تقييم السياسات العامة على الصعيد الوطني، وهي جودة التقييم، واستخدام التقييم، وتهيئة بيئات مؤاتية للتقييم. وتبادل المشاركون الممارسات الجيدة في مجال السياسات العامة وعقدوا مقارنات بينها، وعرضوا أمثلةً لنظم الرصد والتقييم الوطنية، الناشئة والأكثر تقدماً على السواء، وسلطوا الضوء على أهمية التقييم باعتباره أداةً للمساءلة وصنع القرارات.

٢٠ - وبعد عامين من ذلك، وبناءً على رسائل المؤتمر المعقود في المغرب، عُقد المؤتمر الثاني في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، وانصب تركيزه على ''استخدام التقييم في صنع القرارات للسياسات

والبرامج العامة''. وسعى المؤتمر، الذي شارك في استضافته مكتبُ التقييم التابع للبرنامج الإنمائي ولجنةُ الخدمة العامة في جنوب أفريقيا، إلى مواصلة تقاسم الخبرات بين البلدان التي لديها مستويات مختلفة من تطور نظم الرصد والتقييم الوطنية؛ واستخلاص الدروس من تنفيذ تلك النظم وتحديد القيود التي واجهته؛ وتحديد العرض والطلب المحتملَين بالنسبة للمساعدة التقنية من أجل تعزيز القدرات المؤسسية لنظم الرصد والتقييم الوطنية، ضمن مظلة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٢١ - وتطورت المناقشات في جنوب أفريقيا في عام ٢٠١١ من عرض نظم الرصد والتقييم الوطنية إلى التركيز على إدارة التقييم وإجرائه واستخدامه. وقُدِّمت أمثلةٌ عملية لبيان الكيفية التي استُخدم بها التقييم لأغراض صنع السياسات والقرارات. وقدَّمت المناقشات والأفكار بشأن استخدام التقييمات في مختلف مستويات الحكومة ومنظمات التنمية صورةً توضيحية للصلات القوية بين جودة التقييم واستخدامه وبين ''سهولة استخدام'' التقييم و ''فعالية استخدامه''.

٢٢ - وأفضت المواضيع التي ظهرت في المغرب وجنوب أفريقيا المتعلقة باستقلالية التقييمات وجودتها واستخدامها إلى انعقاد المؤتمر الثالث، في سان باولو، البرازيل، ''لالتماس حلول للتحديات المتصلة باستقلالية التقييم ومصداقيته واستخدامه''. وشارك في استضافة ذلك المؤتمر، الذي عُقد في ٢٠١٣، مكتبُ التقييم التابع للبرنامج الإنمائي، ووزارةُ التنمية الاجتماعية ومكافحة الجوع في البرازيل.

٢٣ - وفي حين سلَّم مؤتمر البرازيل كسابقه بالصلة الوثيقة بين الرصد والتقييم، فقد ركز المؤتمر بصورة أكثر تحديداً على التقييم. وفي سياق وضع نظم وطنية للرصد والتقييم، أكد المؤتمر على ثلاثة تحديات مترابطة تتعلق بالتقييمات، هي كيفية التأكد من استقلاليتها ومصداقيتها واستخدامها. ونظر المؤتمر في التحديات التي تواجهها الحكومات في وضع نظمٍ للرصد والتقييم تعتبر مستقلة، بما في ذلك مسألة تحديد الجهة التي يُعهد إليها بولاية التقييم ومهمته داخل الحكومة، وطريقة هيكلة ولاية التقييم ومهمته. وفيما يتعلق بالمصداقية، انتهى المشاركون إلى أن المصداقية تعتمد على دراية المقيِّمين واستقلاليتهم، ودرجة شفافية عملية التقييم، وجودة نواتج التقييم. وفيما يتعلق بجدوى التقييمات، كان من بين التحديات المذكورة توسيع نطاق استخدام التقييم بما يتجاوز عدداً محدوداً من أصحاب المصلحة، إذ يتطلب ذلك نشر التقييم بطريقة يسهل على المستخدمين فهمها، وترجمته إلى اللغات المحلية، وعرض الرؤى بشأن مختلف الخيارات والمسائل المتعلقة بالسياسات العامة.

٢٤ - وتميز مؤتمر البرازيل بقيامه بصورة تشاركية بإعداد ١٨ التزاماً بتعزيز قدرات التقييم الوطنية، جرى تقسيمها بشكل عام في أربع استراتيجيات هي: تعزيز استخدام التقييم من خلال أنشطة الدعوة داخل البلد وعلى الصعيد العالمي؛ وتعريف وتعزيز عملية التقييم وطرقها؛ وإشراك أصحاب المصلحة القائمين والجُدد في المناقشات والتعاون؛ واستكشاف الخيارات المتاحة لمختلف الهياكل المؤسسية فيما يتعلق بإدارة التقييم.

٢٥ - وعقب مؤتمر البرازيل، أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة عامَ ٢٠١٥ باعتباره العام الدولي للتقييم، وذلك في أول قرار لها قائم بذاته (٢٣٧/٦٩) بشأن بناء القدرات لتقييم أنشطة التنمية على الصعيد القطري. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اعتمدت الجمعية خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. وبعد شهر من ذلك، عُقد في بانكوك، تايلند، المؤتمرُ الرابع المعني بقدرات التقييم الوطنية.

٢٦ - وكان موضوع المؤتمر هو ''مزج مبادئ التقييم مع ممارسات التنمية من أجل تغيير حياة الناس''. وقد ارتقب هذا المؤتمر، الذي نُظمت محاوره قبل اعتماد أهداف التنمية المستدامة رسميا، أن قدرات التقييم

ستكون أمراً لا غنى عنه لتنفيذ خطة التنمية المستدامة الجديدة. وركز المؤتمر على السبل التي يمكن من خلالها للحكومات تنمية قدرات التقييم الوطنية اللازمة للتصدي للتحديات الجديدة التي تعترض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتشمل الأولويات الرئيسية لقدرات التقييم الوطنية التي انبثقت عن المؤتمر الحاجة إلى ما يلي: تعزيز التقييمات التي يملكها البلد ويقودها مع التركيز على استخدامها في التأثير على السياسات؛ ووضع طرق لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف، بما في ذلك تقييم الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، والإدماج الاجتماعي والمساواة، والتماسك الاجتماعي والحوكمة؛ والعمل على زيادة تنويع الشراكات لزيادة الوعي بالتقييم والتوسع في استخدامه؛ وإدماج تقييم أهداف التنمية المستدامة في الهياكل المؤسسية، وهو ما يشكل تحدياً كبيراً.

٢٧ - وظلت أهداف التنمية المستدامة في صميم عمل المؤتمر التالي، الذي عُقد في اسطنبول، تركيا، في عام ٢٠١٧. وشارك في استضافة المؤتمر الخامس مكتبُ التقييم المستقل، والمكتبُ الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة، وحكومةُ تركيا. وكانت جمعية التقييم الأوروبية شريكاً رئيسياً في التصميم الفني للمؤتمر وتنفيذه. وضمت هذه المناسبة العالمية عدداً من ممثلي الحكومات وممارسي التقييم واختصاصيي التنمية من ١١٩ بلدا للنظر في قدرات التقييم الوطنية فيما يتعلق بموضوع ''الناس والكوكب والتقدم في عصر أهداف التنمية المستدامة''. وسعى المؤتمر إلى مواصلة وتعميق المناقشات التي بدأت في تايلند حول دور التقييم في متابعة أهداف التنمية المستدامة واستعراضها، ومن بينها على سبيل المثال التعمق بدرجة أكبر في استكشاف كيفية ضمان ''ألا يتخلف أحد عن الركب''، بما في ذلك البيئة، في التقييم. وتواصل المؤتمر مع المشاركين بشأن مواضيع ظلت مطروحة منذ المؤتمر الأول المعقود في عام ٢٠٠٩، من قبيل التحديات في الترتيبات المؤسسية ومسائل الاستقلالية والمصداقية والاستخدام.

المشاركون في سلسلة المؤتمرات

٢٨ - دلّ على تنامي ثقافة التقييم في مختلف بلدان العالم حدوثُ زيادة كبيرة على مر السنين في عدد المشاركين في سلسلة المؤتمرات المعنية بقدرات التقييم الوطنية وفي تنوع فئاتهم. فما برحت المؤتمرات تجذب طائفةً واسعة من مسؤولي الحكومات الوطنية والمشاركين من منظمات التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف ورابطات التقييم. وثمة اتجاه حديث أخذ يظهر ابتداءً من عام ٢٠١٥ فصاعداً هو تزايد عدد الممثلين الحكوميين من بلدان الشمال، وتزايد عدد الجهات الفاعلة من القطاع الخاص، والأكاديميين، والباحثين.

٢٩ - وظلت مشاركة الفئة المستهدفة الرئيسية - المسؤولين الحكوميين - تتزايد باطراد على مر السنين. وبلغت مشاركة المجتمع المدني ذروتها في عام ٢٠١٥، حين شاركت في تنظيم المؤتمر الرابطةُ الدولية لتقييم التنمية. وتم تشجيع موظفي البرنامج الإنمائي من المراكز الإقليمية والمكاتب القطرية التابعة للبرنامج على المشاركة في المؤتمرَيْن الأخيرين، لأسباب منها من ناحية مصاحبة المسؤولين الحكوميين في تعزيز أنشطة متابعة المؤتمر في البلد، ومن ناحية أخرى تنمية وعي الموظفين بالتقييم وتنمية قدراتهم في مجال التقييم باعتبار ذلك جهداً مكملاً لجهود المكتب الرامية إلى تعزيز التقييم اللامركزي. وزادت مشاركة المرأة زيادةً كبيرة على مر السنين، من ٢٣ في المائة فقط من مجموع المشاركين في عام ٢٠٠٩ إلى نسبةٍ قريبة من التكافؤ (٤٧ في المائة) في عام ٢٠١٧. ويتضمن الجدول ١ موجزاً لفئات المشاركين في سلسلة المؤتمرات المعنية بقدرات التقييم الوطنية على مر السنين.

الجدول ١

المشاركة في المؤتمرات المعنية بقدرات التقييم الوطنية خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٧

سنوات انعقاد المؤتمرات المعنية بتقييم القدرات الوطنية	٢٠٠٩	٢٠١١	٢٠١٣	٢٠١٥	٢٠١٧
مجموع عدد المشاركين	٥٥	٨٧	١٥٦	٤٥٠	٥٠٨
عدد البلدان	٣٠	٢٤	٥٨	١٠٠	١١٩
فئة المشاركين	%	%	%	%	%
الحكومات	٤٤ في المائة (٢٤)	٧٦ في المائة (٦٦)	٦٤ في المائة (٩٩)	٣٢ في المائة (١٤٥)	٣٣ في المائة (١٦٧)
المجتمع المدني (منظمات طوعية من المقيِّمين المهنيين والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص)	١٨ في المائة (١٠)	٧ في المائة (٦)	١٦ في المائة (٢٤)	٤٨ في المائة (٢٢٠)	١٥ في المائة (٧٥)
الأمم المتحدة	١٦ في المائة (٩)	٨ في المائة (٧)	٨ في المائة (١٣)	٧ في المائة (٣٣)	١٥ في المائة (٧٦)
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢٢ في المائة (١٢)	٩ في المائة (٨)	١٢ في المائة (١٨)	١٣ في المائة (٥٧)	٣٥ في المائة (١٧٨)

٣٠ - ويُعزى ارتفاع مستوى المشاركة في مؤتمر عام ٢٠١٧ جزئياً إلى المساهمات المقدمة من حكومات السويد وفنلندا والنرويج وهولندا، التي أتاحت حضور ٧١ مشاركا من البلدان المؤهلة للاستفادة من المساعدة الإنمائية الرسمية. وكان ما يقرب من ثلاثة أرباع هؤلاء المشاركين مسؤولين حكوميين، بينما كان الجزء المتبقي من المجتمع المدني ورابطات التقييم والأوساط الأكاديمية.

٣١ - واستحدث مؤتمر عام ٢٠١٥ عنصراً جديداً، هو عقد حلقات عمل تدريبية على مدى يومين قبل انعقاد المؤتمر الذي استغرقت جلساتُه ثلاثة أيام. ولقيت حلقات العمل هذه قبولاً حسناً، وقام مؤتمر عام ٢٠١٧ بتوسيع نطاق حلقات العمل التدريبية المتاحة قبل المؤتمر إلى ١٣ حلقة دراسية تبلغ مدة الحلقة منها يوماً واحداً. واستفاد أكثر من ١٥٠ شخصاً من هذه الفرص المركزة لتنمية القدرات الفردية في عام ٢٠١٧.

٣٢ - ومنذ عام ٢٠٠٩، شارك ١ ١٥١ شخصاً في المؤتمرات المعنية بتقييم القدرات الوطنية، حضر ٧٩ منهم مؤتمرَين أو أكثر.

عمليات تقييم المؤتمرات

٣٣ - يأخذ مكتب التقييم المستقل آراء المشاركين في المؤتمرات على محمل الجد. وقد اختُتم كل مؤتمر من المؤتمرات باستقصاء تقييمي، وبإجراء مناقشات داخلية، وتسجيل الدروس المستفادة، وتقديم مقترحات للمؤتمرات المقبلة. وقدم أيضا أعضاء الفريق الاستشاري المعني بالتقييم الذين حضروا المؤتمرات تعليقات وإرشادات.

٣٤ - وقد تباينت أشكال التقييم فيما بين المؤتمرات، مما حد من قابليتها للمقارنة؛ بيد أن جميعها سجل تعليقات إيجابية. وطرحت استقصاءات المؤتمرات الثلاثة الأخيرة أسئلة محددة مماثلة بشأن مدى رضا المشاركين، وأعرب أكثر من ٨٥ في المائة من المشاركين في المؤتمرات الثلاثة الأخيرة عن رضاهم بشكل عام. ويرى أكثر من ٨٨ في المائة من المجيبين على الدراسات الاستقصائية التي أعقبت مؤتمري عام ٢٠١٥ وعام ٢٠١٧ أن أشكال الانخراط بشكل عام كانت مفيدة، بينما يرى أكثر من ثلثي المجيبين

أن هيكل المؤتمرات الثلاث الأخيرة وتقديم خدماتها كانا مفيدين حيث أسهما في تحقيق هدف تعزيز قدرات التقييم الوطنية.

٣٥ - واستكمالا لبيانات الدراسات الاستقصائية، أجرى اثنان من أعضاء الفريق الاستشاري الدولي المعني بالتقييم التابع لمكتب التقييم المستقل خلال مؤتمر عام ٢٠١٧ مقابلات شبه منظمة مع ١٨ مشاركا يمثلون الوكالات الحكومية وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ورابطات التقييم. وقد تولى مستشاران تحليل المعلومات التي جمعت أثناء المقابلات، بالاقتران مع ملاحظاتهم كمشاركين في المؤتمر، إلى جانب الردود على سؤال مفتوح طرح في الاستقصاء التقييمي لمؤتمر عام ٢٠١٧ بشأن سبل تحسين المؤتمر، والتعليقات الواردة بشأن حلقات العمل التدريبية السابقة للمؤتمر، التي جمعها المكتب. وتلخص الفقرات التالية بعض الرسائل الرئيسية التي تمخض عنها تحليل المستشارين.

٣٦ - وخلص فريق التقييم التابع للفريق الاستشاري المعني بالتقييم إلى أن المؤتمرات المعنية بقدرات التقييم الوطنية قد تناولت العديد من المسائل - ومصادر التوتر - المدرجة على جداول أعمال التقييم والتنمية الدولية والسياسات العامة، وإلى أنها أضحت بمثابة شبكة فريدة من الممارسين. وعملت هذه المؤتمرات على انخراط مشاركين من عدد متزايد من البلدان ومن مجموعات أصحاب المصلحة - الحكومات والمجتمع المدني وأوساط التقييم الأكاديمية، وكذلك موظفو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الشريكة في التنمية - بهدف مناقشة التحديات السياسية والمؤسسية والتنفيذية المتصلة بالتقييم.

٣٧ - وتُظهر المقابلات التي أجريت والآراء التي أعرب عنها خلال الجلسات المواضيعية أن المؤتمرات المعنية بقدرات التقييم الوطنية تختلف عن منتديات التقييم الأخرى من حيث نوع المشاركين الذين تضمهم. فالمسؤولون في وزارات التخطيط وغيرها من الوزارات المركزية وممثلو المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي وشركاء الأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني يجتمعون بغرض التعلم من بعضهم البعض، ولتبادل ومناقشة خبرات بلدانهم في مجال التخطيط والرصد، وبخاصة تقييم السياسات والبرامج والمشاريع الإنمائية. وبالنسبة لبعض الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات، تسد المؤتمرات ثغرة موجودة على الصعيد الدولي فيما يخص التصدي لمسائل التقييم والتنمية والسياسات لدى جمهورٍ استراتيجيٍ واسعٍ يضم موظفين تقنيين حكوميين وأوساط التقييم والمجتمع المدني وموظفي الأمم المتحدة. وعلى حد تعبير أحد أعضاء مجلس جمعية التقييم الأوروبية في مؤتمر إسطنبول المعني بقدرات التقييم الوطنية، ''لدينا جمهور خاص. وعادة ما يكون الغرض من مؤتمرات التقييم هو تناول الأكاديميين واستشاريّي التقييم بالحديث مسائل التقييم فيما بينهم، لا سيما في جانب العرض. وفي هذا المؤتمر، تجري حقاً مناقشة بين جانبي العرض والطلب، وبين الممارسين وواضعي السياسات. ويتيح ذلك إجراء حوار مختلف للغاية''.

٣٨ - وتعتبر المؤتمرات التي تعقد كل سنتين مجالا حيويا لمناقشة التحديات السياسية والمؤسسية التي تواجه عملية وضع أطر التقييم لبرامج التنمية والسياسات العامة. ويرى العديد من المشاركين أن قوة هذه المؤتمرات تكمن بالذات في الفرصة التي تتيحها لتبادل المعلومات وبحث الجوانب السياسية والمؤسسية لأطر التقييم، وهذا ما يميزها عن الحلقات الدراسية التي ينظمها الأكاديميون أو المنظمات المهنية ممن يعنون بمسائل التقييم. وقد كان ''تبادل الخبرات والمعارف'' هو أكثر الجوانب فائدة في مؤتمر عام ٢٠١٧،

حسبما أفاد به ثلث المجيبين على الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠١٧، تليها مسألة ''تعلم معارف جديدة'' التي ذكرها ٢١ في المائة من المجيبين على الاستقصاء.

٣٩ - وتتمثل رسالة أخرى تنبثق بوضوح عن التعليقات الواردة في أن هناك طلبا كبيرا على التدريب التقني. وقد تناولت الدورات الدراسية التقنية الـ ١٣ التي سبقت مؤتمر إسطنبول، ومدة كل منها يوم واحد، التقنيات الكمية والنوعية بشتى أنواعها. وبلغ متوسط التقديرات عموما ٤,١، على أن هذه التقديرات قد قيست بواسطة مقياس من نوع ليكرت تتراوح درجاته بين ١ (درجة رضا متدنية) و ٥ (درجة رضا عالية).ويكشف ارتفاع مستوى الاشتراك على نحو غير متوقع وتقييمات حلقات العمل التدريبية عن طلب واضح على توفير دورات تدريبية تقنية أطول وأكثر تعمقا في المستقبل.

٤٠ - وتوحي النتائج المستخلصة من المقابلات والتقييمات بأن مختلف مجموعات أصحاب المصلحة - ومثال ذلك الموظفون العموميون (لا سيما المسؤولون منهم عن البرامج العامة والمشاريع الإنمائية) - قد تختلف آراؤهم فيما يخص الدور الرئيسي للتقييم عن آراء المشاركين القادمين من الأوساط المعرفية أو المنظمات الثنائية أو المتعددة الأطراف. فبالنسبة للفئة الأولى، يشكل التقييم أداة للتعلم ولتحسين فعالية البرامج الإنمائية والسياسات العامة. أما الفئة الأخرى، فقد تركز أكثر على المساءلة وتقييم الإنفاق العام والمساعدة الدولية على أساس الاستحقاق. ومن الناحية العملية، فإن تعدد استخدامات التقييم والمستخدمين تترتب عليه آثار فيما يخص البرامج المعروضة، وهو ما يدعو إلى تحقيق توازن في الجلسات الرئيسية في ضوء هذه الفئات المختلفة. وتشير هذه المنظورات المتعددة إلى تباين الاحتياجات فيما يخص حلقات العمل السابقة للمؤتمر ومواضيع حلقات النقاش: فالمسؤولون العموميون ومديرو برامج التنمية مهتمون بالتقييم من منظور تحديات التصميم والتنفيذ بقدر اهتمامهم به من منظور النتائج وتقييمات الأثر.

مستقبل سلسلة المؤتمرات المعنية بقدرات التقييم الوطنية

٤١ - يرد أدناه موجز لتأملات مكتب التقييم المستقل بشأن سلسلة المؤتمرات، ويضاف إلى ذلك المعلومات المستقاة من الدراسات الاستقصائية والمقابلات والتعليقات الواردة من الفريق الاستشاري المعني بالتقييم.

٤٢ - وقد كانت سلسلة المؤتمرات المعنية بقدرات التقييم الوطنية ولا تزال قيِّمةً لأنها تلبي احتياجات شتى، على أنها تحافظ على بيئة ملائمة ترتكز على استهداف جمهور أساسي من المسؤولين الحكوميين المشاركين في التقييم، وذلك ضمن السياق الدولي الأوسع لموظفي التقييم.

٤٣ - وتقدم أهداف التنمية المستدامة إطاراً تنظيمياً - ومعيارياً - سليماً للحوارات المتعلقة بالتقييم والمؤتمرات المقبلة، كما يتضح من المناسبتين الأخيرتين. وهذا من المجالات الملموسة للتعاون المحتمل بين أوساط التقييم والحكومات والأمم المتحدة، ولا يزال يتعين بحث إمكاناته الكاملة. وتشير الآثار المترتبة على خطة عام ٢٠٣٠ إلى ضرورة إعادة النظر في المبادئ التي يسترشد بها في التقييمات وتنقيحها.

٤٤ - ومن الضروري التركيز على الجوانب العملية. ويمكن لمؤتمرات البرنامج الإنمائي المعنية بقدرات التقييم الوطنية أن تسهم في خطة عام ٢٠٣٠ بمواصلة تطورها باعتبارها منتدى متعدد القطاعات لرصد أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما التقييم، وضم الخبرات من جميع أنحاء العالم بشأن الاستراتيجيات والأدوات والممارسات المتعلقة بتقييم السياسات العامة والبرامج، وسد الثغرات القائمة بين المنتديات المواضيعية الأخرى بشأن فرادى أهداف التنمية المستدامة التي تنظمها الوكالات المتخصصة.

٤٥ - وقد كرس مؤتمر عام ٢٠١٧ عدة جلسات لمسألة التعقيد، التي تعتبَر أكثر فأكثر عنصرا مركزيا في التنمية والتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن المعترف به الآن أن مشاكل التنفيذ وحالات الفشل في تحقيق النتائج المرجوة قد تكون ناجمة عن الأساليب التقليدية لتصميم المشاريع ونُهُج الإطار المنطقي التي تنطوي على تقدم خطي، وأن أهداف السياسات والبرامج ينبغي أن تكون محددة للغاية من أجل ضمان الاتساق في التدخلات والكفاءة في الصلات القائمة بين الأنشطة والنواتج والنتائج. بيد أن التركيز على نطاق ضيق يؤدي في كثير من الأحيان إلى تجزؤ السياسات. وقد تكون السياسات والبرامج القطاعية فعالة، ولكن بما أن ''أوجه التآزر'' ليست معيارا تقليديا من معايير التصميم، قد يقوَّض نجاح الجهود الحكومية أو المجتمعية بشكل عام. وتؤكد خطة عام ٢٠٣٠ على الأهداف المتزامنة المتمثلة في النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي وحماية البيئة، وهو ما يستتبع ضرورة تبني منظورات جديدة في التخطيط للتدخلات والتقييم. وتتيح المؤتمرات فرصا لمناقشة مسألة التعقيد وآثارها على التخطيط والتنفيذ والتقييم.

٤٦ - والاستنتاج العام الذي خلص إليه استعراض المؤتمرات الخمس المعنية بقدرات التقييم الوطنية هو أن سلسلة المؤتمرات قد أنشأت بيئة ملائمة، وينبغي أن تظل كذلك. ومنذ البداية، كان الهدف هو إنشاء حيز للحوار مع المقيِّمين والمجتمع المدني والحكومات الوطنية التي تحرص على تعزيز مهام التقييم على الصعيد الوطني. وتطوَّر هذا المفهوم بانضمام مزيد من الحكومات الوطنية، وفي ظل نضج قدرات التقييم الوطنية من خلال التعلم من الأخطاء وأفضل الممارسات، وتغيير سياق وأولويات التنمية. وقد ركز المؤتمران الأولان على الحاجة إلى بناء قدرات مؤسسية أفضل من أجل إدارة البرامج الإنمائية من خلال عمليات التقييم. واستجاب مؤتمر عام ٢٠١٥ للسياق الجديد لأهداف التنمية المستدامة، وشدد على أهمية إضفاء الطابع المؤسسي على عملية الرصد، وبخاصة ممارسات نظام التقييم في السياق الوطني، ومهَّد الطريق لممارسات وحقائق التقييم القطري. وأبرزت المناقشات التي أجريت والورقات التي صدرت في عام ٢٠١٧ وجود حاجة إلى الانتقال بالمناقشة بشكل أوفى من تقييم التنمية إلى تقييم السياسات العامة، باعتبارها ذات أهمية بالنسبة للحكومات الوطنية التي تضطلع بالمهمة المعقدة المتمثلة في إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة واستعراضها ومتابعتها. وعلى نحو ما تبيَّن أثناء المؤتمر، قامت عدة بلدان بتكييف أو إنشاء ترتيبات مؤسسية بغرض إدماج الأهداف في استراتيجيات التنمية وعمليات الميزنة الوطنية ودون الوطنية، وقامت بتقييم مدى توافر البيانات في ضوء مؤشرات الأهداف. وتقوم البلدان أيضا بتعديل نظم الرصد والتقييم لديها، ولكن حتى الآن لم يول سوى اهتمام ضئيل لنظم وقدرات التقييم فيما يتعلق بالتحديات الجديدة التي تواجه الأهداف.

٤٧ - وقد تطور مسار مواضيع المؤتمرات من تهيئة بيئة للتقييم وجدوى التقييم لاتخاذ القرارات إلى مبادئ التقييم فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على التقييم؛ وأخيرا إلى مناقشة أكثر تحديدا لما يستتبعه استعراض الأهداف ومتابعتها بالنسبة للحكومات الوطنية. إلا أن العديد من التحديات التي دفعت إلى تنظيم المؤتمر الأول لا تزال تناقش في المناسبة الخامسة من هذه السلسلة. والمؤتمرات المعنية بالتقييم ليست إلا عنصرا واحدا في استراتيجية أوسع تضم أصحاب مصلحة متعددين لتعزيز قدرات التقييم الوطنية، بيد أنها توفر منتدى فريدا من نوعه لتبادل المعارف والدروس العملية المستفادة في مجال إضفاء الطابع المؤسسي على عملية التقييم ونظم التقييم الوطنية في مختلف البلدان والقارات.

٤٨ - ويخطط مكتب التقييم المستقل لتنظيم مؤتمر جديد، من المقرر عقده في عام ٢٠١٩.وبعد اكتمال الدائرة بعقد مؤتمر في كل منطقة من مناطق البرنامج الإنمائي، يتعاون مكتب التقييم المستقل مع المكتب الإقليمي للدول العربية من أجل تنظيم المناسبة المقبلة على نحو مشترك. والموضوع الأولي لهذا المؤتمر هو ''التقييم لأغراض التنمية المستدامة والشاملة للجميع''، مع تحديد التركيز على كل من أهداف التنمية المستدامة وتقييم السياسات العامة. ومن المرجح أن تكون صيغة المؤتمر على غرار المؤتمرين السابقين، حيث يخصص يومان لحلقات العمل التدريبية السابقة للمؤتمر المقدمة بعدة لغات، ثم تخصص ثلاثة أيام للمؤتمر نفسه.

المبادرات الأخرى لتنمية قدرات التقييم الوطنية

٤٩ - عمد المكتب، استناداً إلى تجاربه من سلسلة المؤتمرات، إلى توسيع نطاق ما يقدمه من دعم لتنمية قدرات التقييم الوطنية بوضعه توجيهات لتشخيص حالة تقييم الخطط الإنمائية الوطنية والتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فقد أعد المكتب، بدعم من الوكالة النرويجية للتعاون من أجل التنمية، أداةً للتقييم الذاتي متاحة على الإنترنت لتُستخدم في تشخيص التقييم ووضع الاستراتيجيات. وتتمثل الأهداف الرئيسية للأداة في تيسير وضع أو تمتين إطار وطني للتقييم لتحقيق الأهداف المتوخاة؛ وسد الثغرات التي تعتري أساليب التفكير والممارسات الوطنية في مجال التقييم؛ وتوجيه عمليات ونُظم التقييم التي تتولى البلدان قيادتها. وترمي أداة التقييم الذاتي إلى إتاحة إطار مرن وعملي يمكّن الحكومات وسائر الأطراف الفاعلة الإنمائية من وضع نهج منتظم لتحديد المجالات والمسارات والمعايير الهامة لتقييم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. وهي أداة تضع ممارسات التقييم في سياق الآليات الأخرى لاستقاء الآراء بين القطاعين العام والخاص، وتسلِّم بأن كل ممارسات التقييم ليست عبارة عن مجموعة من النواتج بل تُشكَّل بمرور الزمن.

٥٠ - وتتألف الأداة السالفة الذكر من سلسلة من الأسئلة تمكّن البلدان من تحديد احتياجاتها في مجال بناء قدرات التقييم الوطنية. وتساعد مستعمليها في فهم البيئة المؤاتية لنظم التقييم والقدرات المؤسسية الوطنية في مختلف البلدان. وهي مصممة على نحو يمكنّ الكيانات الحكومية من استخدامها أياً كانت نظمها وعملياتها وقدراتها في مجال التقييم. وتتألف عملية التشخيص من أربع مراحل هي: تخطيط وامتلاك الجهات الوطنية لزمام عملية التشخيص؛ وإعداد المعلومات اللازمة لعملية التشخيص؛ والاضطلاع بالتشخيص وتحليله والإبلاغ عنه وامتلاك الجهات الوطنية لزمامه؛ وأخيرا، اتخاذ إجراءات المتابعة التي يتم تحديدها.

٥١ - وقد أصبحت أداة التقييم الذاتي، التي عُرضت في المؤتمر المعني بقدرات التقييم الوطنية المعقود في إسطنبول عام ٢٠١٧، متاحة الآن للاستخدام. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، شارك مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإقليمي لأفريقيا مع مكتب التقييم المستقل في تنظيم حلقة عمل مدتها يومان في كيغالي، رواندا، أتاحت لممثلي ١٤ بلدا فرصةً لتباحُث الدروس المستخلصة على الصعيد الإقليمي في مجال تنمية قدرات التقييم الوطنية، والاطلاع على الأداة المتاحة على الإنترنت، وتحديد البلدان والشركاء لغرض تجريب الأداة وتعميم استخدامها. وقد أبدا بلدَان هما السنغال وأوغندا اهتمامها بتجريب الأداة، فيما كان السنغال، وقت إعداد هذا التقرير، يستخدم الأداة في إجراء تقييم. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، كانت نيبال، وقت كتابة هذا التقرير، قد استهلت عملية تشخيص على سبيل التجربة.

٥٢ - وباستثمار الخبرات المكتسبة من المؤتمرات، والطلبات الواردة من المشاركين، وأهمية تبادل المعارف لغرض تنمية قدرات التقييم في سياق أهداف التنمية المستدامة، يعكف مكتب التقييم المستقل على إنشاء مركز معلومات إلكتروني سهل الاستخدام يقدم وثائق مفيدة ومنظمة عن قدرات التقييم الوطنية، حسب كل بلد. وسيكون المركز عبارة عن مصدر معلومات موحد موجه لجهات التقييم المعنية الوطنية، ولا سيما الحكومات، وكذلك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأوساط التقييم الدولية على نطاق أوسع. وسيكون بؤسع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ينظِّم المعلومات ويطلع عليها لتحسين عملية تحديد الاحتياجات من القدرات على الصعيد الوطني، والإلمام بمختلف السياقات القطرية والبيئات الحالية المؤاتية للتقييم، وتصميم المؤتمرات المقبلة وغيرها من المبادرات. وسيكون من شأن المركز أن يسهِّل جهود الدعوة، بما يوفر حوافز للبلدان التي لديها قدرات أقل تقدما من غيرها في مجال التقييم. وسيبدأ تشغيل المركز الإلكتروني في أواخر عام ٢٠١٨.

٥٣ - وشارك مكتب التقييم المستقل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرين في مبادرات أخرى لتنمية قدرات التقييم الوطنية. ففي أعقاب المؤتمر المعني بقدرات التقييم الوطنية الذي عُقد في تايلند عام ٢٠١٥، ساهم المكتب في تنظيم حلقة عمل إقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن تنمية قدرات التقييم الوطنية لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تلتها مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لإجراء دراسات إفرادية قطرية الهدف منها تحديد الممارسات المستجدة في المنطقة بشأن عوامل التمكين الرئيسية لاستراتيجيات التنمية الوطنية ولعمليات استعراض خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها وتقييمها. ويستمر تنفيذ المبادرة وقد كانت موضوع دورة من دورات مؤتمر عام ٢٠١٧. ويشارك المكتب، مع المكتب الإقليمي لأفريقيا، في اتحاد تتولى قيادته شبكة مؤسسات التقييم الناطقة بالفرنسية (Réseau francophone de l'évaluation)، ينصب التركيز فيها على إضفاء الصبغة المؤسسية على التقييم في البلدان الناطقة بالفرنسية. ويجري تنفيذ دراسات تشخيصية في أربعة بلدان لتقييم مدى تأهبها لوضع مشروع يضفي الصبغة المؤسسية على التقييم. ويقوم المكتب بتيسير مشاركة مسؤولي الحكومات الوطنية المنخرطة في التقييم وما يتصل به من تخصصات في المؤتمرات الدولية من قبيل مؤتمرات رابطات التقييم الأفريقية، وأسبوع التقييم الآسيوي، ومؤتمرات جمعية التقييم الأوروبية. فعلى سبيل المثال، قدم المكتب الدعم لمسؤولَين من بوتسوانا لحضور أسبوع التقييم الآسيوي لعام ٢٠١٨ وإطلاع المشاركين على خبرات مكتب المراجع العام للحسابات ومكتب الاستراتيجية الوطنية (الوكالة الرائدة في مجال التقييم) في مراجعة الحسابات والتقييم في ضوء خطة عام ٢٠٣٠.

خامسا - تعزيز ثقافة التقييم على الصعيد العالمي

٥٤ - المجال الثالث من مجالات الدعم المقدم من مكتب التقييم المستقل لتنمية القدرات هو على الصعيد العالمي. فقد أدت التحولات الكبيرة في النهج المتبع إزاء التنمية خلال العقود القليلة الماضية، أبرزها ظهور خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إلى نشوء تحديات جديدة للتقييم باعتباره ممارسة مهنية ومستقلة تنطوي على التفكير النقدي. وفي ميدان التنمية الدولية، كثيرا ما يكتسب مفهوم التقييم معنى ''تقييم التنمية''، أو تقييم البرامج الإنمائية مثل البرامج التي ينفّذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. غير أن المؤتمر المعني بقدرات التقييم الوطنية لعام ٢٠١٧، المذكور أعلاه، أشار إلى وجود حاجة إلى الانتقال بالمناقشة من تقييم التنمية إلى تقييم السياسة العامة، بقدر أهمية ذلك للحكومات الوطنية التي

تضطلع بالمهمة المعقدة المتمثلة في إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة واستعراضها ومتابعتها. وفي هذا السياق الجديد، تشارك أعداد متزايدة باستمرار من الأطراف الفاعلة في دراسة القضايا الطموحة المتعددة المستويات والمترابطة التي تتألف منها خطة عام ٢٠٣٠. ونتيجةً لذلك، لا بد أن تستجيب جهات التقييم لمجموعة يتسع نطاقها باستمرار من الأطراف الفاعلة المنخرطة في متابعة التقدم المحرز نحو تحقيق ''الأهداف''.

٥٥ - وعلى الرغم من الاعتراف بالتقييم في خطة عام ٢٠٣٠، يتبيّن من عمليات تحليل تقارير الاستعراض الوطني الطوعي المقدَّمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أن عمليات المتابعة والاستعراض التي تجري على الصعيد القطري ينصب التركيز فيها أساساً على أطر المؤشرات والتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف كمّية. فدور التقييم - الذي ينطوي على توليد المعارف بشأن ماهية السبل الناجعة لإنجازه ولصالح أي جهة وفي ظل أي ظروف - ما زال يتعين تعزيزه. وثمة حاجة إلى زيادة تحفيز أوساط التقييم العالمية والعمل معها والاستفادة منها والتأثير فيها. وفي هذا الصدد، يجمع المكتب قادة الفكر على الصعيد في مجالي المساعدة الإنمائية والبحوث المتعلقة بالتقييم في شتى المحافل لكي يساهم بخبرته في المناقشات العالمية، ويواصل بناء قدراته، ويكفل أن تكون المشورة التي يسديها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التقييم اللامركزي مواكبة للممارسات السليمة الدولية، ويعزِّز مؤتمراته الرائدة المتعلقة بقدرات التقييم الوطنية.

٥٦ - والمكتب عضو نشط في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم؛ فمدير المكتب يتولى قيادة الفريق العامل المعني بأهداف التنمية المستدامة، فيما يشارك موظفون آخرون منه، مثلاً، في الفريق العامل المعني بإضفاء الطابع الاحترافي على مهام التقييم والفريق المختص بالتقييم اللامركزي، وهو ما له صلات واضحة باستراتيجية المكتب الرامية إلى تعزيز قدرات التقييم داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخارجه.

٥٧ - وفي عام ٢٠١٨، اشترك المكتب مع ''ويلتون بارك'' - وهي وكالة تنفيذية تابعة لوزارة الخارجية والكومنولث بالمملكة المتحدة تركز على مسائل الأمن الدولي والازدهار والعدالة - في تنظيم ملتقى رفيع المستوى متعدد التخصصات. وكان الهدف منه هو تحليل إلى أي حد كانت خطة عام ٢٠٣٠ وسياق التنمية المتغير وراء ظهور مجموعة جديدة من التحديات التي تعترض التقييم؛ ومدى إسهامهما في النقاش العالمي المتعلق بالغرض من التقييم واستخداماته للمساءلة والتعلُّم؛ واستكشاف السبل التي يتسنى عن طريقها تحقيق الغرض من التقييم على نحو أفضل والإسهام في تحسين وضع البرامج واتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة العامة دون تقويض دقة التقييم ومصداقيته. ومن بعض النقاط الأساسية المنبثقة عن المناقشة ذات الصلة بما يُبذل في المستقل من جهود تنمية قدرات التقييم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو أن زيادة التركيز على امتلاك الجهات الوطنية لزمام التقييم، وتعزيز مشاركة المواطنين في مناقشة وتحديد خطط ومشاريع التنمية المستدامة يعني أن جهات التقييم عليها التزام أكبر من غيرها بالاستثمار في إيجاد جمهور من المتلقين يكون قادرا على تفسير الوقائع والأدلة وتقييمها بعقلية انتقادية. وبالنظر إلى طابع أهداف التنمية المستدامة المعقد والشامل لعدة قطاعات، يتعين أن يُفرد عند إجراء التقييم متسع أكبر من الوقت للتحرّي عن الآثار العامة وكيف يحدث التغيير الاجتماعي. وكان من نتائج اتساع نطاق الأهداف الإنمائية للألفية أن أصبح العمل الإنمائي يزداد تنوعا، و 'عناصر' التقييم تختلف اختلافا كبيرا. وفي هذا السياق، أضحى اختيار مواضيع التقييم ودواعيه شاغلا شديدا مستمرا. وثمة استنتاج آخر هو أن تدريب جهات التقييم يتعين أن يشدد على أن ممارسة التقييم تعنى بإصدار أحكام تثير المناقشات

التي من شأنها أن تحدث تغييرا اجتماعيا. وستسهم هذه العناصر وعناصر أخرى عديدة في حلقات العمل التدريبية في مجال التقييم التي ستجري في المستقبل بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤتمرات المعنية بقدرات التقييم الوطنية.

٥٨ - وعلى نطاق محلي أصغر من ذلك، استهل المكتب في عام ٢٠١٥ ''سلسلة الاجتماعات غير الرسمية في فترة الغذاء''، استدعى إليها متكلمين لتبادل معارف الخبراء وتجاربهم في مجال التقييم ومواضيع أخرى ذات صلة بالتنمية. وأسهمت هذه الدورات في تفعيل المناقشات وتعزيز القدرات الداخلية، إضافة إلى قدرات الشركاء المدعوين كالزملاء في البرامج التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وزملاء آخرين في وحدة التقييم التابعة للأمم المتحدة. وكان من بين المتكلِّمين في عام ٢٠١٨، مفتش من وحدة التفتيش المشتركة، والرئيس الأسبق لموظفي التقييم وفعالية المعونة في مكتب مدير موارد المساعدة الخارجية بوزارة خارجية الولايات المتحدة، وفريق الرصد والتقييم والتعلُّم التابع لمنظمة ''أوكسفام''، وخبير في مجال التنمية الدولية من المديرية العامة للاتحاد الأوروبي.

سادسا - آفاق المستقبل

٥٩ - في عام ٢٠١٩، سيواصل المكتب تعزيز استراتيجيته المتعلقة بتنمية القدرات، حيث سيسعى إلى زيادة أوجه التآزر بين مختلف مبادراته المتعلقة بتنمية القدرات، وبين هذه المبادرات وعمله في مجال التقييم.

٦٠ - وفيما يتعلق بتعزيز قدرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بالتقييم اللامركزي، سيواصل المكتب تعاونه مع الفريق المعني بأثر التنمية التابع لمكتب السياسات ودعم البرامج، وذلك بهدف زيادة تعزيز ثقافة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتدعيم القدرات والمساءلة للتقييم اللامركزي، بطرق منها إصدار المبادئ التوجيهية للتقييم اللامركزي وتعميمها، وتنظيم أنشطة تدريب وحلقات عمل إضافية، والدورة التدريبية القادمة على الإنترنت.

٦١ - وفي إطار شراكة مع المكتب الإقليمي للدول العربية، سوف يستضيف المكتب المؤتمر السادس المعني بقدرات التقييم الوطنية في عام ٢٠١٩، استناداً إلى الدروس المستخلصة من المؤتمرات السابقة، وتعزيز عنصر التدريب التقني، وإفساح مجال أكبر عن المنابر الرئيسية المتاحة للتجارب الوطنية، ومواصلة الدعوة لا لمبادئ الاستقلال والمصداقية والاستخدام فحسب، بل أيضا لقيم التنمية المستدامة التي يتعين مراعاتها عند وضع وتقييم سياسات وبرامج التنمية. وسيسعى المكتب إلى زيادة العمل مع المكاتب الإقليمية فيما يتعلق بتصميم المؤتمرات وإنجازها ومتابعتها، بما في ذلك مواصلة تشجيع موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الحضور إلى جانب نظرائهم الوطنيين. والهدف من ذلك هو ترسيخ فهم الموظفين للتقييم وتسهيل بدء أو توطيد دعم المكاتب القطرية من أجل تعزيز نظم التقييم الوطنية. وستكون للمركز الإعلامي لقدرات التقييم الوطنية المقرر أن يبدأ قريباً روابط بالتقييمات القطرية التي يجريها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلاً عن فرصة للتعريف بمشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تسعى إلى تعزيز نُظم التقييم الوطنية.

٦٢ - وسيقدم المكتب، قدر المستطاع، بالتعاون مع المكاتب الإقليمية، الدعم للمبادرات الإقليمية لتعزيز نظم التقييم الوطنية، بما في ذلك توسيع وتكرار مبادرة منطقة آسيا والمحيط الهادئ المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بهدف تبيان وتبادل الممارسات السليمة

في وضع نُظم تقييم وطنية مستجيبة لخطة عام ٢٠٣٠، والمشاركة في مشروع شبكة مؤسسات التقييم الناطقة بالفرنسية المتعلق بإضفاء الطابع المؤسسي على التقييم، وتعميم استخدام أداة التشخيص المتاحة على الإنترنت والتجارب المكتسبة في تنفيذها.

٦٣ - وسيواصل المكتب التعاون مع شركاء التنمية الآخرين لتعزيز أوجه التآزر والتكامل في عروض المؤتمرات ودورات التدريب، بما في ذلك التعاون مع البنك الدولي في تنظيم الدورات المقبلة للبرنامج الدولي للتدريب في مجال تقييم التنمية، والاشتراك مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وأعضائه لتنظيم دورات تدريبية مشتركة لصالح موظفي الأمم المتحدة وشركائها على الصعيدين الإقليمي والقطري.

٦٤ - ويظل الدور الرئيسي الذي يؤديه مكتب التقييم المستقل هو إجراء تقييمات مستقلة الهدف منها مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاستجابة لتغيّر المشهد الإنمائي وتلبية الاحتياجات المتغيرة لدى شركائه. وستكون للإسهام في تعزيز القدرات داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل وضع تصور للتقييمات اللامركزية ذات الجودة العالية، والتكليف بإجرائها، واستخدامها، آثار إيجابية سواء على التقييمات التي يجريها المكتب أو الهيئة ككل. وبالمساهمة - وإن كان ذلك بصورة متواضعة - في تعزيز قدرات التقييم الوطنية، لا سيما عن طريق المؤتمرات المعنية بقدرات التقييم الوطنية، يتيح المكتب منبرا يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الهيئات الالتقاء إلى جانب الشركاء الوطنيين لمواصلة تعزيز نظم التقييم الوطنية باعتبارها أداةً لتحقيق الحكم الرشيد وعنصراً من عناصر تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالمساهمة في المناقشات العالمية بشأن خطة التقييم والمهنة، يسهم مكتب التقييم المستقل في إبراز دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتباره منظمة رائدة في مجال التنمية، ويعيد طرح الدروس المستفادة لغرض التعلّم والنمو في المستقبل.